

الأسباب اللسانية

أومأنا في الفصل السابق إلى هذه الأسباب، وأن العرب قد خُصوا بها لتكون معدلاً لألسنتهم، وهي أسباب طبيعية فيهم ما دامت اللغة بالقياس، وما دام قياس العربي قريحته، فهي تجعل حركات الألسنة على مقادير مضبوطة توزن الحروف التي تجرى عليها كما تميل كفة الميزان بمقدار ما يوضع فيه ثقلاً وخفةً.

وقد كان يسبق إلى ظننا أن هذه الجارحة اللسانية في العرب قد تكون ممتازة في أصل تركيب الخلقة كما امتازت أدمغتهم عن أدمغة السلائل الأخرى؛ وكنا نعلل بذلك ما في منطقتهم من الفخامة وما في حروفهم من لطيف الحس وسري المخرج وعجيب التركيب والترتيب؛ بيد أننا لما تتبعنا لغات القبائل واستقرينا لهجتها الباقية في كتب العربية، رأينا أنهم ليسوا سواء في هذه الميزة فإن لبعضهم لهجات رديئة وطرفاً شاذة في سياسة المنطق، كما سنبينه في موضعه، فرجح عندنا أن ذلك من عمل التنقيح وأنه صنعة وراثية في الألسنة جرت بها اللغة مجرى الكمال؛ وهي في بعض القبائل أظهر منها في البعض الآخر، وعلى حسب ذلك قسموها درجات في الفصاحة كما ستعلم.

غير أنه مما لا ريب فيه أن كل قبيلة كانت تهذب في منطقتها باعتبار ما ألفته وعلى مقدار يكافئ طبيعة أرضها، راجعة في كل ذلك إلى الثقل والخفة؛ فكل ما رفضه العرب في الجملة أو عدلوا عنه إلى غيره من هيئات المنطق، فإنما فعلوه استثقلاً؛ وكل ما قبلوه أو عدلوا إليه فلخفته على ألسنتهم؛ وهذا مذهب كل من يستبطن أسرار لغتهم ويتتبع هيئاتها وتراكيبها، حتى جعلوه في تقدير الكلام علة ما لا تظهر له علة.

قال ابن جني في فصل من كتابه «الخصائص» بعد أن ذكر علة عدل عامر وجاشم إلى عمر وجشم، مع تلك الأسماء المحفوظة التي تمنع من الصرف للعلمية والعدل دون أن يكون هذا العدل في مالك وحاتم ونحو ذلك، ووجَّهها على أنهم لم يخصصوا ما هذه

سبيله بالحكم دون غيره إلا لاعتراضهم طرقاً مما طف لهم — أي أمكن — من جملة لغتهم كما عنّ وعلى ما اتجه، لا لأمر خص هذا دون غيره مما هذه سبيله، قال: «وعلى هذه الطريق ينبغي أن يكون العمل فيما يرد عليك من السؤال عما هذه حاله، ولكن لا ينبغي أن تُخلد إليها إلا بعد السبر والتأمل والإنعام والتصفح، فإن وجدت عذراً مقطوعاً به صرت إليه واعتمده؛ وإن تعذر ذلك جنحت إلى طريق الاستخفاف والاستثقال فإنك لا تعدم هناك مذهباً تسلكه ومأماً تتورده.»

وبعد فالثقل والخفة أمران معنويان في اللغة لا يقدرهما إلا الذوق، وهو ليس من الصفات التي يُجمع عليها الناس؛ ثم إن الذين دونوا اللغة لم يجمعوها إلا بعدما انطبعت الألسنة على لغة القرآن وجرت في نهجه، وبعد تنقّل هذه اللغة في أدوار التهذيب حتى بلغت نهايتها من الكمال؛ فمن هاهنا تألف ذوق عام في تقدير لهجات القبائل المختلفة والتمييز بينها خفةً وثقلاً. وليس يخفى أن العلماء إنما دونوا لغات بعينها وتناولوا من اللهجات الأخرى نتقاً قليلة مما كان باقياً لعهدهم، وذلك للحاجة إليه في العربية، ثم أغفلوا ما عداه فضلاً عن كثير لم يقع إليهم علمه؛ ولذلك تأتى لهم أن يحدوا أبنية الكلام وأنواع المستعمل منها والمهمل، وأن يضعوا قوانين وضوابط لتأليف الحروف حتى توافق «منطق العرب»، ومثل هذا لا ينهض به الدليل على أن ذلك كان شأن اللغة في كل القبائل جاهليةً وإسلاماً؛ فلغات العرب مختلفة، وكلهم كانوا يدأبون في تهذيبها متابعةً لسنة الكمال، راجعين في ذلك إلى موازين القرائح التي لا تميل بطبيعتها إلا مع الاستثقال والاستخفاف على ما يكون بين مقاديرها من التفاوت.

أمثلة من هذه الأسباب

من نوادر اختلاف العرب في لغتهم للأسباب اللسانية، هذه الأمثلة:

- (١) من العرب من يحرك آخر الكلمة بحركة الحرف الذي قبله مطلقاً في الفتح والضم والكسر، فيقول في «رُدُّ مالي»: «رُدُّ مالي» كما يقول: «عَصَّ» يحرك الضاد كتحرير العين، ويقول في نحو فَرِّ يا غلام واطمئنَّ واستعدَّ: «فَرِّ واطمئنَّ واستعدَّ» وهلم جرّاً.
- (٢) وكذلك يفعلون إذا اتصل الفعل بضمير غير الهاء؛ فإن جاءت الهاء والألف فتحو أبدأ؛ لأن الهاء خفيفة فكأنها لا تنطق، فيقولون: رُدَّها وأمَّدها؛ يعتبرون أنفسهم لخفة الهاء المفتوحة عندهم كأنهم قالوا: رُدَّ وأمَّد، والألف بالطبع تقتضي الفتحة.

وأما إن كانت الهاء مضمومة فإنهم يرجعون لطبيعتهم فيضمون ما قبلها، وعلى ذلك يقولون في «مَدَّهُ وَعَضَّهُ» — كلغة العامة — وسمع الأخفش ناسًا من بني عقيل يقولون: «مَدَّهُ وَعَضَّهُ».

(٣) زعم الخليل أن ناسًا من بكر بن وائل يقولون في نحو رددن ومرون ورددت ومررت: رَدَّنْ وَمَرَّنْ وَرَدَّتْ وَمَرَّتْ. وهذا الفعل المضاعف إذا كان آخره مفتوحًا نحو رَدَّ ومَدَّ، فالعرب مجمعون على الإدغام وذلك فيما زعم الخليل أولى به؛ لأنه لما كانا — أي الحرفان اللذان صارا حرفًا مشددًا — من موضع واحد، ثقل عليهما أن يرفعوا ألسنتهم من موضع ثم يعيدوها إلى ذلك الموضع للحرف الأخير؛ فلما ثقل عليهما ذلك أرادوا أن يرفعوا رفعة واحدة، وذلك قولهم: رَدِّي وضارِّي، إلى سائر تصريف الفعل.

(٤) قال سيبويه: فإذا كان حرف من هذه الحروف — المدغمة — في موضع تُسْكُن فيه لَمْ الفعل نحو رُدَّ «فعل الأمر»، فإن أهل الحجاز يضاعفون «لا يدغمون»؛ لأنهم أسكنوا الآخر، فلم يكن بد من تحريك الذي قبله لأنه لا يلتقي ساكنان؛ وذلك قولهم: أَرُدُّ، وَإِنْ تُضَارِرْ أُضَارِرْ، وَإِنْ تَسْتَعِدُّ أَسْتَعِدُّ؛ يدعوته على حاله ولا يدغمونه. وأما بنو تميم فيدغمون المجزوم كما أدغموا إذا كان الحرفان متحركين، فيقولون: رُدَّ يَا فَتَى، وَإِنْ تُضَارِرْ أُضَارِرْ ... إلخ. وهي اللغة المأنوسة في الفصح.

(٥) قال سيبويه في باب ما شذ من المضاعف: إنهم يقولون: أَحَسْتُ يريدون أَحَسَّسْتُ؛ وَأَحَسَّنْ، يريدون أَحَسَّنَسَّنْ. قال: وكذلك تفعل في كل بناء تُبْنَى اللام من الفعل فيه على السكون ولا تصل إليها الحركة: شبهوها بأقمت ... فإذا قلت: لم أحس، لم تحذف؛ لأن اللام — أي آخر الفعل — في موضع قد تدخله الحركة ولم يبن على سكون لا تناله الحركة — أي كقولهم أَحَسْتُ — فهم لا يكرهون تحريكها. وأورد من شاذ اللغة: ظَلْتُ، وَمِسْتُ، وَظَلَّتْ وَمَسَّتْ، فِي ظَلَلْتُ وَمَسَسْتُ: شبهوا الأولى بِخَفْتُ والثانية بِلَسْتُ، قال: ولم يقولوا لِسْتُ، أَلْبَتَّة.

(٦) وقال أيضًا: اعلم أن للعرب لغة مطردة تجري فيها فِعْلُ «المنبني للمجهول» من رددت ونحوه، مجرى فُعل من قلت — أي على وزن قيل — وذلك قولهم: قد رَدَّ وَهَدَّ. ورَحِبْتُ بِلَانِكْ وَظَلَّتْ — وأصل ذلك كله بالضم — وقد قال قوم قد رَدَّ فَأَمَالُوا الْفَاءَ — يريد أنهم ينطقون كسرة الراء كحرف e — لِيُعْلِمُوا أَنْ بَعْضَ الرَّاءِ كَسْرَةٌ قَدْ ذَهَبَتْ — لأن أصله على فُعل — كما قالوا للمرأة أُغْزَى، فَأَشْمُوا الزَّيَّ «وجعلوا في كسرتها صوت الضمة» ليعلموا أن هذه الزي أصلا بالضم.

(٧) الواو إذا كانت مضمومة في أول الكلمة، فإن من العرب من يبدل مكانها الهمزة، فيقول: في نحو وُلد ووجوه: ألد وأجوه؛ وإذا اجتمع الواوان في كلمة فمنهم من لا يهمز فيقول في قوول ومؤونة: قوول وموؤنة: يجري الحركة على الواو الأولى؛ والذين يهمزونها إنما يرونها حرفاً ضعيفاً فيضعون مكانها حرفاً أجلد منها وهو الهمزة.

(٨) إذا كانت الواو في أول الكلمة مفتوحة، فمنهم من يبدلها بالهمزة ولكن هذا في كلمات معدودة: كوجم، ووناة، يقولون: أجَم، وأناة؛ وهو ليس مطرداً. قال سيبويه: ولكن ناساً كثيراً يجرّون الواو إذا كانت مكسورة مجرى المضمومة، فيهمزونها إذا كانت أولاً؛ من ذلك قولهم: إساءة، وإعاء، في وسادة ووعاء، وهكذا.^١

(٩) من لغة بعضهم إدغام الهاء في الحاء — أي إخفاؤها عندها، وهذا الإخفاء يسميه سيبويه إدغاماً — وذلك كقول الراجز يصف ناقه:

كأنها بعد كلال الزاجر ومسحى مرُّ عقابٍ كاسر

يريد (ومسحه)، وشبيه بذلك قول بني تميم: مَحْم، ومحاولاء: يريدون (معهم ومع هؤلاء) فيحولون العين حاءً ثم يدغمون الهاء فيها، وذلك لاستثقالهم أصله وإن كان خفيفاً على ألسنة مَنْ عداهم.

(١٠) من نوادير باب الإدغام في كتاب سيبويه — وهذا الباب صفحة ممتعة من تاريخ الأسباب اللسانية عندهم واعتبارهم في التأليف مخارج الحروف ومرور الصوت وما هو أندى وأفشى وأخفى في السمع ابتغاء الخفة على ما ألفه كل قبيل من لغته الموروثة — قول بعضهم: ذهبَ سلمى وقسمعت، يريد ذهب سلمى وقد سمعت، ويقولون: مَزَّمان، ومساعة، في (مد زمان ومد ساعة)، وأغرب من ذلك قول بعضهم: حدَّتْهم، في حدثتهم (وهي العامية المعروفة اليوم) ومنهم من يقول: هَشَّيء، في هل شيء. وهتَّعين في هل تعين، وقد وردت الكلمتان في الشعر.^٢

ومراتب الثقل متفاوتة عند العرب، فقد يقل الشيء من الصحيح في كلامهم وإن كان له بعض نظائر من المعتل مثلاً، كراهية أن يكثر في كلامهم ما يستثقلون، وقد يطرحونه لهذا السبب؛ وقد يقل عندهم ما هو أخف مما يستعملونه لتوهمهم فيه سبباً من أسباب الثقل، وقد يطرحونه وغيره أثقل منه في كلامهم لهذا التوهم عينه؛ وقد يدعون البناء من الشيء وهم يتكلمون بمثله في لفظ آخر. وذلك كله راجع إلى قياس القرينة المستقلة، فلا

يتقيد العربي بمتابعة غيره ولا تقليده في منطقته ناظرًا إلى حقيقة المتابعة والتقليد، بل ذلك أمر طبيعي في جميعهم، يرجعون فيه إلى السليقة، وينزلون منه على حكم الغريزة؛ وقد رأينا سيبويه يقول في باب الإمالة من كتابه بعد أن أشار إلى اختلاف العرب، وأن منهم من يوافق غيره في الإمالة وقد يخالف كل واحد من الفريقين صاحبه، وأن تلك الموافقة ليست تقليدًا من بعضهم لبعض ولكنها طبيعية — قال: «فإذا رأيت عربيًا كذلك يخالف أو يوافق»، فلا تَرَيَنَّه خَلَطَ في لغته، ولكن هذا من أمرهم.»

موقع الحروف اللسانية

نظر ابن دريد في كتابه «الجمهرة» إلى مواقع الحروف في كلام العرب باعتبار الأسباب اللسانية في دورانها، فرأى أن أكثر الحروف استعمالاً عندهم؛ الواو، والياء، والهمزة، وأقل ما يستعملون منها لتفاوتها في الثقل على ألسنتهم: الضاء ثم الذال، ثم التاء، ثم الشين، ثم القاف، ثم الخاء، ثم العين، ثم النون، ثم اللام، ثم الراء، ثم الباء، ثم الميم؛ أما باقي الحروف فهي بين المنزلتين. وقال في موضع من كتابه: اعلم أنه لا يكاد يجيء في الكلام ثلاثة أحرف من جنس واحد في كلمة واحدة، لصعوبة ذلك على ألسنتهم؛ وأصعبها حروف الحلق، فأما حرفان فقد اجتمعا، مثل أحد، وأهل، ونخ؛ غير أن من شأنهم إذا أرادوا هذا أن يبدؤوا بالأقوى من الحرفين ويؤخروا الألين، كما قالوا: وَرَلَّ^٢ ووتد؛ فبدؤوا بالتاء مع الدال، وبالراء مع اللام؛ فذق التاء والدال، فإنك تجد التاء تنقطع بجرس «صوت» قوي، واللام تنقطع بغتة؛ ويدلك على ذلك أيضًا أن اعتياص اللام على الألسن أقل من اعتياص الراء، وذلك للين اللام. وقال الخليل: لولا بحة في الحاء لأشبهت العين، فلذلك لم يتألفا في كلمة واحدة، وكذلك الهاء، ولكنهما يجتمعان في كلمتين لكل واحدة منهما معنى على حدة، نحو قولهم حيهل وحيهلا؛ فحي: كلمة معناها هلم، وهلا: حثيثًا.^٤

ثم قال ابن دريد في امتزاج الحروف وسر التأليف في أبنية كلامهم بمراعاة المخارج المتباعدة والمتقاربة وملاءمة بعضها لبعض مما هو حقيقة الأسباب اللسانية: اعلم أن أحسن الأبنية أن يبنوا بامتزاج الحروف المتباعدة؛ ألا ترى أنك لا تجد بناءً رباعياً مصمت الحروف لا مزاج له من حروف الذلاقة^٥ إلا بناءً يجيئك بالسين وهو قليل جداً؛ مثل عسجد، وذلك أن السين لينة وجرسها من جوهر الغنة، فلذلك جاءت في هذا البناء، فأما الخماسي: مثل فرزدق وسفرجل، فإنك لست واجده إلا بحرف أو حرفين من حروف

الذلاقة من مخرج الشفتين أو أسلة اللسان «طرفه» فإذا جاءك بناء يخالف ما رسمته لك: مثل «دمشق وضعنح وحضافج وضقهج، أو مثل عقجش»^٦ فإنه ليس من كلام العرب فارده؛ فإن قومًا يفتعلون هذه الأسماء بالحروف المصمتة ولا يمزجونها بحروف الذلاقة، فلا تقبل ذلك. فأما الثلاثي من الأسماء والثنائي فقد يجوز بالحروف المصمتة بلا مزاج من حروف الذلاقة: مثل خدع، وهو حسن، لفصل ما بين الخاء والعين بالبدال فإن قلبت الحروف قبح؛ فعلى هذا القياس فألف ما جاءك منه وتدبره، فإنه أكثر من أن يُحصى.

هوامش

- (١) لابن جني في هذا الموضوع بحث طويل أشبع فيه القول في كتابه «سر الصناعة» وقد ساقه في كلامه على وجوه الإبدال مطردها وشاذها.
- (٢) هذه اللغة قرأ بعضهم هتوب الكفار، في ﴿هَلْ تُؤَبُّ الْكُفَّارُ﴾ (المطففين: ٣٦) ويتوثرُونَ ﴿بَلْ تُؤَثِّرُونَ﴾ (الأعلى: ١٦)، وقد بقيت أشياء من هذا الفصل اللساني تتعرفها فيما يأتي بعد.
- (٣) الورل: دابة كالضب، أو العظيم من أشكال الوزغ.
- (٤) يقال: حي هلا الثريد: أي هلم، وحي هلك أيضًا.
- (٥) انظر مخارج الحروف وأقسامها في الفصل التالي.
- (٦) هذه الكلمات أمثلة مفتعلة لا معنى لها.